

كومة لم يورد ذلك اي لم يورد ما يد له على اشتراطه بقوة رجال الضحيح
 عدل الزحفظا وانما ناوقديقال اذ لم يورد ذلك فباي شيء عرف
 انه مشتربه فاجاب بان لا يمكن ان يجاب عنه بانه مفهوم من عبارة
 حيث شرط في رجال الحسن ان يكونوا غير متهمين بالكذب
 لان الثقة المحافظ لا يوصف في عرف المحدثين بانه غير متهم بالكذب
 فقط لان عدم التهمة من كذا قد يوصف بها الضعفاء الذين
 ضعفوا سواء الحفظ او العقل او نحو ذلك وقد بين مراره بقوله
 بعد ذلك ويروى من غير وجه نحو ذلك يعني حتى يتجرب ما فيه
 من الضعف فانه لما حصل رسم الحسن يهدي الاشتراط كان قرينة
 قوية على مراده في صفات رجاله والاول هو حملنا صفة رجاله على ضعف رجال
 الصحيح للزم من زيادة هذا القيد ان يكون الحسن اقوى من
 الصحيح والمعلوم خلافه على انه لا يتم لهذا الا في القسم الثاني
 من الحسن كما ستعرف من كلام المصنف ونحو ان الترمذي اخبر مراده
 لا التحليل المنطقي فلا اعتراض عليهم بمناقشات اهل الحدوث
 من دعوى العموم والخصوص وقد عرفت ما فيه فاورع الشيخ زين
 الدين على كلام الترمذي هذا اسوالا مستجما وذلك انه شرط في الحديث
 ان يروى من غير وجه وهو لغة قد عتس احاديث لا تروى الا من
 واحد كحديث اسرايل ابن يوسف بن ابي اسحق السبيعي عن يوسف
 ابن ابي بردة ابن ابي موسى الأشعري عن ابيته ابي بردة عن ابي
 قلت

قالت كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا خرج من الخلا قال
 غفلتكم قال الترمذي فيه روايته له حسن غريب لا تعرف الا من
 حدث اسرايل عن يوسف بن ابي بردة ولا يعرف في هذا الباب
 الا حديث عايشة فوصفه بالحسن مع تصريحه بانه لا يعرف في هذا
 الباب غيره فدل على انه لم يأت من وجه اخر فكان نقصا لما هم به
 الحسن واجاب الشيخ ابو الفتح اليعمرى عن هذا الحديث
 بان الذي يحتاج الى تحيد من غير وجه ما كان روايه في درجة المستور
 ويا في تعرفه ومن لم تثبت عدالة ولا خفا ان هذا ان يراه قيد
 لم يصح به الترمذي واكثر ما في الباب ان الترمذي عرف
 الحسن بنوع منه لا بكل النوع والنوع الذي قد عرفه وهو ما كان
 في روايته مستورا ومن لم تثبت عدالة وحديث عايشة هذا
 ليس فيه مستور ولا من لم تثبت عدالة قلت اظن ان ابو الفتح
 يريد ان الغراب في الحديث انما هي في رواية يوسف بن ابي
 عن عايشة ولم يتابع يوسف على هذا احد ويوسف ثقة بعينه
 خلاف واذا كان كذلك فلا يشترط ان ياتي من وجه اخر اما اسرايل
 فمختلف فيه فلا بد بالنظر اليه من اتيان الحديث من وجه اخر وهذا
 مبني على ان مراده اي ابو الفتح اليعمرى يقول ومن تثبت عدالة
 من تنفق على عدالة ليقابل المصنف بقوله مختلف فيه كلمة لم يورد
 اسرايل بالحديث عن يوسف حتى يلزم انه حديثه من لم تثبت عدالة